الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والستون

الجلسة العامة **٩٧**

الخميس ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد النصر ..... (قطر)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد كوينلن (أستراليا).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠.

البند ١٣٨ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

(A/66/668/Add.2)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أود، تمشيا مع الممارسة المتبعة، أن أوجه انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/66/668/Add.2، التي يبلغ فيها الأمين العامُ رئيسَ الجمعية العامة بأنه منذ إصدار رسالتيه الواردتين في الوثيقتين A/66/668 و A/66/668/Add.1، سددت جزر مارشال المبالغ اللازمة لخفض متأخراتها إلى ما دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما على النحو الواجب بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأنه، ومنذ إصدار الوثيقة A/66/668/Add.2، سددت السودان وولايات ميكرونيزيا الموحدة المبالغ اللازمة لخفض متأخراتهما إلى ما دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما على النحو الواجب بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): سوف ترد هذه المعلومات في الوثيقة A/66/668/Add.3، التي ستصدر في موعد لاحق.

البند ٣٤ من جدول الأعمال

منع نشوب الصراعات المسلحة

مشروع القرار (A/66/L.36)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

بأن المناقشة بشأن بند جدول الأعمال ٣٤ وبنده الفرعي (أ)، ستجري في موعد لاحقٍ سيعلن عنه.

أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية بشأن نقطة نظام.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): لقد دعا رئيس الجمعية العامة كما تعرفون يوم الاثنين الماضي ١٣ شباط/فبراير إلى عقد جلسة رسمية عامة (أنظر A/66/PV.95) لمناقشة البند ٦٤ المعنون ''تقرير مجلس حقوق الإنسان'' استنادا إلى ما أسماه ''التطورات الحاصلة في سوريا''، وهنا أقتبس وفقا لما جاء في رسالته ذات الصلة، وقد لفتنا آنذاك اهتمام رئيس الجمعية العامة والدول الأعضاء إلى أن الدعوة لعقد الجلسة جاءت مخالفة للممارسة المتبعة ولأحكام قرار الجمعية العامة رقم ٢٨١/٦٥ المتعلق باستعراض تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/66/53/Add.2). وبناء على ذلك ناشدنا عبثا رئيس الجمعية العامة الاستئناس برأي قانوني مستقل منعا لحدوث سابقة خطيرة تمهد الطريق لاحقا لزج الجمعية العامة في المزيد من المخالفات الإجرائية والانتهاكات لأحكام قرارات الجمعية العامة.

في نفس تلك الجلسة تم الإعلان عن تقديم مشروع قرار بشأن الحالة في سوريا (A/66/L.36). وها نحن اليوم أمام نفس مشروع القرارالمذكور، ولكن تم تقديمه في إطار البند ٣٤ المعنون ''منع النزاعات المسلحة''، وهو بند مختلف تماما عن البند ٦٤، الذي جرت الجلسة في إطاره، وأود أن أذكر هنا السادة الحضور بأن بعض الدول الغربية قد دأبت على زج ما يجري في سوريا من أحداث داخلية في إطار بند ''الحالة في الشرق الأوسط'' سواء في الجمعية العامة أو في مجلس الأمن.

بناء على ما سبق، فقد بات من الواضح بشكل مثير للشفقة أن طرح موضوع سوريا في إطار ثلاثة بنود مختلفة تماما عن بعضها البعض خلال فترة عشرة أيام، إنما يؤكد أن سوريا مستهدفة من حيث المبدأ، وليس لأي سبب آخر، وذلك في ظل تخبط إجرائي ومخالفات واضحة مرتكبة في هذا الصدد.

الأمر الذي يهدد مصداقية الجمعية العامة، في التعامل مع شؤون هامة ذات صلة بسيادة الدول الأعضاء فيها. ومن هنا فإن وفد بلدي وحرصا منه على الشفافية ومصداقية عمل الجمعية العامة، من ناحية المبدأ وليس لأن الأمر يتعلق بسوريا الآن، يطلب من مقام الرئاسة توضيح هذه الإشكالات الإجرائية، قبل المضي في أعمال الجلسة لكي تكون القواعد المنظمة لعملنا منسجمة مع الأصول والإجراءات ذات الصلة. أرجو تسجيل مداخلتي هذه في محضر الجلسة الرسمي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أفهم أن الممارسة المتبعة في الجمعية العامة أن تعقد جلسة عامة لإتاحة الفرصة للنظر في أي مقترح تقدمه أي دولة عضو أو أي مجموعة من الدول الأعضاء في إطار أي بند من جدول الأعمال. وعرض المقدمون بالطبع مشروع القرار المعروض علينا، في إطار البند ٣٤ (أ)، وأقترح أن نمضي قدما على ذلك الأساس.

أعطي الكلمة لممثل اليمن بشأن نقطة نظام.

السيد السعدي (اليمن): لقد فوجئ وفد بلدي بالإشارة اليوم إلى المادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة، حيث لم يجر إشعارنا بذلك مسبقا، وفضلت إطلاع الرئاسة على هذه النقطة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): سنحيط علما بذلك على النحو الواجب.

أعطي الكلمة لممثل مصر لعرض مشروع القرار A/66/L.36.

السيد محمود (جمهورية مصر العربية): تأتي جلستنا اليوم في ظروف دقيقة تمر بها دولة عربية شقيقة، حيث تجري أعمال

عنف أدانتها جامعة الدول العربية و الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأكمله، مطالبين بالوقف الفوري لها، ونحن هنا نؤكد مرة أخرى باسم المجموعة العربية رفضنا القاطع لاستخدام العنف ضد المدنيين تحت أي مبرر، ونطالب الحكومة السورية بالإنصات إلى مطالب الشعب السوري الشقيق وتلبية هذه المطالب وحقن الدماء فورا.

إن إنهاء معاناة الشعب السوري الشقيق يأتي على رأس جدول أعمال جامعة الدول العربية حاليا، حيث صدرت العديد من القرارات على المستوى الوزاري يوم ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٢.

كما نشدد مرة أخرة وبقوة على ضرورة التطبيق الفوري والكامل والأمين لجميع بنود خطة العمل العربية بوصفها الطريق الوحيد والأمثل لتحقيق طموحات الشعب السوري المشروعة في الحرية والديمقراطية، في إطار عملية سياسية شاملة بقيادة سوريا، وفي أجواء تخلو من العنف والخوف والترهيب والتطرف. كما نشدد مرة أخرى وبقوة على أولوية الحل العربي في البيت العربي، ورفض التدخل العسكري في سوريا، والتزامنا بالحفاظ على وحدة وسيادة الأراضي السورية.

تنفيذا للبند ٦ من قرار مجلس جامعة الدول العربية في ١٢ شباط/فبراير الذي كلف المجموعة العربية في نيويورك بتقديم مشروع قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة يتضمن المبادرة العربية وباقي القرارات الصادرة عن جامعة الدول العربية في هذا الشأن، قدمت المجموعة العربية مشروع القرار A/66/L.36 بشأن الحالة في الجمهورية العربية السورية المعروض على الجمعية العامة اليوم تحت البند٣٤ المعنون ”منع نشوب الصراعات المسلحة“، آخذا في الاعتبار ارتباط مشروع القرار بشكل رئيسي بالبند الفرعي (أ) المتعلق بالتسوية السلمية. بوصفه لب مبادرة المجموعة العربية التي ترتكز بالأساس على الحل السلمي للأزمة السورية.

ويراعي مشروع القرار جميع ثوابت الحل السلمي للأزمة السورية، كما وردت في خطة العمل العربية التي تم اعتمادها في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ وقرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري المؤرخ ٢٢ كانون الثاني/يناير، فضلا عن قرارها الأخير المؤرخ ١٢ شباط/فبراير الحالي. وهذه الجهود العربية تحظى بقبول واعتراف دولي غير مسبوق، عكسه وصول عدد مقدمي مشروع القرار المطروح بين أيديكم الآن إلى ما يقرب من ٧٠ دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وتأمل المجموعة العربية وكافة الدول المقدمة لمشروع القرار أن يتم اعتماده بتوافق الآراء اليوم، لإبراز تكام المجتمع الدولي بصوت واحد، وبما يعكس الاعتراف بفداحة الأحداث التي تجري في سوريا، ولتأكيد الدعم الكامل للجهود التي تبذلها الجامعة العربية، التي تظل الإطار الوحيد والمقبول بالنسبة للجميع.

اتصالا بما سبق، فإن وفد مصر، بالنيابة عن المجموعة العربية وجميع الدول المشاركة في تقديم مشروع القرار في نيويورك، يدعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة اليوم إلى الاصطفاف صفاً واحدا، وتوجيه رسالة دعم واضحة للشعب السوري الشقيق من خلال التصويت لصالح مشروع القرار العربي في الجمعية العامة بشأن الحالة في سوريا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تشرع الجمعية العامة الآن في البت في مشروع القرار A/66/L.36

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): فيما يتعلق بمشروع القرار A/66/L.36 أود أن أسجل البيان التالي بشأن الآثار المالية بالنيابة عن الأمين العام، وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي.

بموجب أحكام الفقرة ١١ من مشروع القرار، فإن

الجمعية العامة

”تطلب، في هذا السياق، إلى الأمين العام وجميع هيئات الأمم المتحدة المعنية دعم جهود جامعة الدول العربية، عن طريق المساعي الحميدة الرامية إلى تشجيع حل سلمي للأزمة السورية، ومنها تعيين مبعوث خاص، وعن طريق تقديم المساعدة التقنية والمادية، بالتشاور مع جامعة الدول العربية“.

وتشير التقديرات إلى أنه ستكون هناك حاجة إلى توفير موارد إضافية بمبلغ ٠٠٠ ٩٠٠ دولار لفترة الستة أشهر الأولى في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ لتقديم الدعم للجهود التي تبذلها جامعة الدول العربية، سواء من خلال المساعي الحميدة التي تهدف إلى تشجيع التوصل إلى حل سلمي للأزمة السورية، بما في ذلك من خلال تعيين مبعوث خاص، وعن طريق المساعدة التقنية والمادية.

وستلبى هذه الاحتياجات من خلال استخدام سلطة الالتزام الممنوحة إلى الأمين العام بموجب القرار ٢٤٩/٦٦ للأنشطة التي يشهد الأمين العام بأنها تتعلق بصون السلام والأمن. ويقترح دفع أية متطلبات إضافية من الاعتماد المخصص للبعثات السياسية الخاصة الذي وافقت عليه الجمعية العامة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ في التقرير المقدم إلى الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للممثلين تعليلا للتصويت قبل التصويت، أود أن أذكّر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): سيدي الرئيس، تعكف سوريا الآن على العمل على ثلاث قضايا أساسية وهي: أولاً، الاستمرار بالاستجابة للمطالب الإصلاحية المحقة للشعب السوري بدون أدنى تأخير، وذلك من خلال متابعة تنفيذ برنامج الإصلاح الشامل وتسريع وتيرته. هذا السطران بحد ذاتهما يلبيان مضمون الكلمة التي ألقاها زميلي ممثل مصر لدى تقديمه مشروع القرار. والخلاف بين السطرين اللذين قرأتهما، والبيان الكامل الذي تلاه زميلي ممثل مصر، يكمن في التوظيف السياسي لهذا الكلام. وسأشرح ذلك للتو.

هنا نود أن نشير إلى أن مسودة الدستور الجديد لسوريا سيتم طرحها للاستفتاء الشعبي المباشر بتاريخ ٢٦ من الشهر الجاري، أي بعد ١٠ أيام بالضبط. ويضمن هذا الدستور إقامة الدولة السورية العصرية الديمقراطية، دولة المواطنة وسيادة القانون والمساواة بين جميع المواطنين، على أسس التعددية السياسية، والفصل بين السلطات، وحماية الحريات العامة، وممارسة السلطة ديمقراطيا عبر صناديق الاقتراع. وهي كلها تطورات هامة للغاية، تلبي المطالب والتطلعات الشعبية المحقة، سواء في صفوف الأغلبية أو في صفوف المعارضة.

ثانياً، الاستمرار في الدعوة الجادة للانخراط وفي أسرع وقت ممكن، في الحوار الوطني الشامل وبمشاركة جميع السوريين الحريصين على أمن ومستقبل بلدهم على اختلاف انتماءاتهم وتوجهاتهم السياسية كسبيل وحيد لتخطي الأحداث المؤلمة الحالية في سوريا وتحقيق تطلعات شعبها، والحفاظ أيضا على مكانة سوريا كدولة فاعلة في إقليمها الجغرافي والعربي.

وفي هذا الإطار، فإننا نرحب بكل الجهود الصادقة لدعم الحوار الوطني الشامل، ومنها العرض الروسي باستضافة حوار سوري في موسكو. وندعو كل الدول الأعضاء إلى تشجيع المعارضة السورية الوطنية على الانخراط في مسار الحوار الوطني الشامل. كما ندعو تلك الدول التي تحرض المعارضة على عدم الانخراط في مسار الحوار الوطني الشامل، إلى الكف عن ذلك وأن تحث هذه الدول المعارضة على النأي بنفسها عن الجماعات الإرهابية المسلحة التي ابتدعت فناً جديداً للإصلاح

يقوم على تفجير خطوط الغاز والنفط والقطارات واغتيال الكوادر العلمية والاعتداء على المؤسسات العامة والخاصة.

ثالثاً، الاستمرار في الاضطلاع بواجبات ومسؤوليات الدولة السورية الحصرية عن حماية الشعب السوري ومصالحه وحفظ استقرار البلد وأمن المواطنين من الإرهاب وعنف الجماعات المسلحة، كل ذلك وفقا للقواعد المعمول بها في القانون الدولي وفي القانون السوري. إذ أنه لا يمكن لأي دولة أن تقبل بوجود جماعات إرهابية مسلحة على أراضيها، ولا يمكن لها بأن تسمح لهذه المجموعات بتنفيذ هجمات ضد مؤسساتها وضد الممتلكات العامة والخاصة أو ضد المدنيين والعسكريين، على حد سواء.

لدينا شواغل عميقة إزاء النوايا الحقيقية للدول المتبنية لمشروع القرار، خاصة وأن هذه الدول تقود عدواناً سياسياً وإعلامياً موصوفاً ضد سوريا وتقدم كل أشكال الدعم اللوجستي والإعلامي والمالي والسياسي للمجموعات الإرهابية المسلحة، وتؤمن لها التغطية في المحافل الدولية، بعد أن كانت هذه الدول قد أنكرت وجود الجماعات الإرهابية المسلحة منذ بداية الأحداث. كما أن تلك الدول التي تدعي حرصها على الشعب السوري وعلى دمائه الذكية وعلى حل الأزمة في سوريا بشكل سلمي، قد سارعت إلى فرض عقوبات أحادية خارج إطار الشرعية الدولية على الشعب السوري تؤثر مباشرة على حياته اليومية، لا بل إنها بادرت إلى قطع علاقاتها مع سوريا دون أي مبرر.

الأمر الذي يكشف بجلاء أنها لا تريد المساعدة في التوصل إلى أي حل سلمي إصلاحي تحاوري، بل هي جزء أساسي من المشكلة والأزمة. ولذلك نحن نطالبها من على هذا المنبر بالكف عن التدخل في الشأن السوري الداخلي والتوقف عن إذكاء نار العنف والفتنة التي تستهدف سوريا، وطنا وهوية ومستقبل جميع السوريين بدون استثناء، بما في ذلك أفراد المعارضة.

ها نحن اليوم، أمام مشروع قرار متحيز بامتياز ولا يمت إلى ما يجري على الأرض في سوريا بصلة. لا بل إن مقدمي المشروع قد رفضوا إدخال أي تعديلات تفاوضية عليه، بما في ذلك التعديلات التي تدعو المعارضة إلى النأي بنفسها عن الجماعات المسلحة. وهذا بحد ذاته يشرح كل شئ. فقد تعمدوا عدم تحميل الجماعات الإرهابية المسلحة مسؤولية الهجمات الإرهابية التي تشنها ضد مؤسسات الدولة وضد المدنيين أو حتى مجرد إدانة هذه الهجمات، بما في ذلك الهجمات الانتحارية التي ضربت مدينتي دمشق وحلب، متجاهلين في ذلك الإشارة إلى مسؤولية الدولة السورية الحصرية عن حماية مواطنيها من هذه الهجمات. كما تعمدوا إغفال الإصلاحات الجدية الجارية في سوريا، بما في ذلك مشروع الدستور الجديد.

أضف إلى هذا وذاك، تبني مشروع القرار لقرارات غير متوازنة تساهم في تأزيم الوضع بدلا من حله. قرارات صادرة عن الجامعة العربية نفسها تنتهك السيادة السورية التي يكفلها ميثاق الأمم المتحدة وكل القوانين الدولية، وتخالف قواعد القانون الدولي، كما يعرفه الجميع. أود أن أشير هنا فقط إلى فقرة وردت في قرار الجامعة العربية الأخير، والذي ورد ذكره في مشروع القرار المطروح أمامكم، واقتبس، يقول قرار الجامعة العربية ما يلي، ”قررت الجامعة العربية توفير كافة أشكال الدعم السياسي والمادي للمعارضة السورية“. إن هذه الفقرة تمثل دعوة صريحة ورسمية إلى توفير الدعم اللوجستي وتقديم السلاح للمعارضة المسلحة، بهدف تشجيعها على الاستمرار في هجماتها الإرهابية في سوريا، بما في ذلك الهجمات الانتحارية الإرهابية، التي راح ضحيتها مئات المدنيين في العاصمة دمشق وفي مدينة حلب. إن المجموعات الإرهابية المسلحة التي تبنت هذه الهجمات، رسميا ومن على منبر فضائيات مجلس التعاون الخليجي ووسائل إعلامهم، هي من سيقدم لها كافة أشكال

الدعم المادي، بموجب قرار الجامعة العربية.

وهنا، بكل أسف، أود أن أشير إلى أنني وطوال عملي المهني في الدبلوماسية المتعددة الأطراف، لم أسمع بقرار مماثل صادر عن منظمة حكومية دولية أو إقليمية يقضي بتقديم الدعم لجماعات مسلحة تقوم بهجمات إرهابية ضد المدنيين. في حين أنه من المفترض أن يكون اهتمام هذه المنظمات الدولية والإقليمية هو البحث في كيفية مواجهة هذه الجماعات والتنظيمات، وليس دعمها وإعطاؤها الشرعية وتأمين التغطية الإعلامية والسياسية لها.

إن الجامعة العربية التي يفترض بها كمنظمة إقليمية أن تحافظ على مصالح دولها الأعضاء وتحترم سيادتها، ومن بينها سوريا، أضحت الآن تنافس – تحت وطأة سيطرة مجلس التعاون الخليجي عليها، أي على الجامعة – بكل ما أوتيت من قدرة تآمرية أعداء العرب التاريخين في الإساءة لسوريا. تخيلوا أن الجامعة العربية دعت إلى إرسال قوة حفظ سلام أممية إلى سوريا، وتخيلوا أيضا أن هذه الدعوة قد اصطدمت برفض وتحفظ من دول غربية شريكة في استعداء سوريا.

إذا نظرنا في أوضاع دول عربية بعد ما سمي بالربيع العربي، نرى أن هذه البلدان قد أصبحت تعاني للأسف من عنف يومي أشد وأقوى. ولكن، دون أن تكون محط اهتمام وسائل الإعلام أو الدول التي روجت لتغييرات غير محسوبة ولا تخدم المواطن والإنسان العربي، بل ترمي في كل البلدان العربية بلا استثناء، بما في ذلك دول مجلس التعاون الخليجي، إلى نهب مواردها وتوكيل إسرائيل بالنيابة عن المصالح الغربية في المنطقة بالسيطرة على منطقة الشرق الأوسط وإنهاء القضية الفلسطينية وابتلاع الأراضي العربية المحتلة وضمان إعادة العرب إلى عصر الجاهلية بعد نهب ثرواتهم وعوائدهم من النفط والغاز، بهدف إنقاذ اقتصادات أوروبا وأمريكا من الانهيار بفعل الأزمة المالية الخانقة التي تعصف بتلك الاقتصادات.

إننا نأمل من منظمة الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها أن يكونوا عونا لسوريا حكومة وشعبا، لا أقول للحكومة فقط، أقول للحكومة وللشعب، في مواجهة تحديات التطرف والإرهاب ولتسريع وتيرة الإصلاحات الجدية الجارية في البلد. وفي هذا الصدد، فإننا نود أن نلفت عناية الدول الأعضاء إلى خطورة أن تشكل هذه المنظمة الدولية تحت عامل الضغط السياسي، من قبل بعض الدول الأعضاء فيها، غطاء للجماعات الإرهابية المسلحة في سوريا.

وفي هذا السياق، نؤكد أن صدور أي قرار متحيز وغير موضوعي سيوجه رسالة غير صحيحة لأولئك المتطرفين والإرهابيين مفادها أن ما يقومون به من أعمال عنف وتخريب متعمد إنما يحظى بدعم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وتشجيعها. وبالتالي فإن من شأن تمرير قرار من هذا القبيل أن يساهم في تأزيم الحالة وإزكاء العنف ونشره في المنطقة بأسرها، بدلاً من حل الأزمة سلمياً.

من هنا فإننا نطلب وضع مشروع القرار المطروح أمامكم على التصويت، مناشدين جميع الدول ألا تكون شريكاً غير مباشر في دعم الفوضى وفي تأزيم الحالة. ونناشدكم جميعاً التصويت معارضين مشروعَ القرار المقدم ضد سوريا نظراً لكل الأسباب التي أشرت إليها آنفا.

ختاماً، أريد أن أتساءل وأطلب من الجميع أن يتساءل معي أيضاً: هل فكر أحد ما في مرحلة ما بعد خراب البصرة؟ طبعاً هذا المثل العربي لا ينطبق على مدينة البصرة في العراق، ولكنه مثل عربي يراد منه لفت الانتباه إلى ما وراء اتخاذ مشروع القرار أو تبنيه، لأن هذه الخطوة ستحمل الكوارث ليس فقط في منطقتنا بل إلى مجمل العلاقات الدولية.

هل تخيل عاقل في هذه القاعة انعكاس الفوضى الجارية عربياً على السلامة الإقليمية والدولية؟ هل خطر في ذهن أحد أن كل ما يجري من سفك دماء، في سوريا وفي غيرها،

إنما يخدم إسرائيل ومشروعها لقتل القضية الفلسطينية وإعادة رسم المنطقة جيوسياسياً، بغية قتل أي أمل في السلام العادل والشامل في المنطقة، بما في ذلك أمل إقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧.

المسألة برمتها تتعلق برغبة بعض متبني مشروع القرار تصفية حساباتهم السياسية مع سوريا، وهي حسابات سياسية قديمة مع الغرب وقديمة وجديدة مع بعض العرب، للأسف.

السيد باليرو بريسينو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): إن مبادئ السيادة والاستقلال وسلامة إقليم الدولة هي أساس التعايش بين البشر في عالم اليوم، الذي يتكون من دول تفخر بثراء تنوعها السياسي والثقافي والديني. هذه المبادئ تكفل التعايش السلمي والإخاء بين البشر الذين يقطنون على ظهر كوكبنا الأم. عليه يجب احترام هذه المبادئ بشكل صارم، ويجب ألا تستثنى الجمهورية العربية السورية من تلك القاعدة.

نحن ندين أمام العالم حقيقة أن القوى الإمبريالية وحلفاءها تقترح العمل على تغيير النظام في سوريا، وإن كان ثمن ذلك المزيد من إراقة الدماء. إنهم يريدون استخدام نفس النهج الذي اتُبعوه في ليبيا، وكانت له عواقب وخيمة على السلم والأمن الدوليين. إنهم يسعون إلى احتلال دولة ذات سيادة احتلالاً عسكريا، والقيام بانقلاب ضد سلطاتها الشرعية، وتحويل سوريا إلى محمية.

إن القوى الإمبريالية وحلفاءها، تعمل بالتنسيق مع وسائل الإعلام الدولية – التي هي في خدمتها – على تحويل مدينة حمص، بنغازي سوريا، إلى مقر رئيسي للجماعات المسلحة التي تعمل بدعم من الخارج. وما الهدف الذي يزعم حماية حقوق الإنسان في حمص وفي أجزاء أخرى من البلد إلا سحابة من الدخان يثيرونها لانتهاك سيادة سوريا وتأجيج الحرب الأهلية فيها على نطاق واسع.

يشكل مشروع القرار المعروض علينا (A/66/L.36) تدخلا في الشؤون الداخلية لدولة مستقلة، كما أنه يحدد آليات متعددة لمراقبة دولة ذات سيادة وفرض الوصاية عليها. وفي حال اعتُمِد مشروع القرار، فسوف تستخدمه وسائل الإعلام لتبرير التدخل العسكري الأجنبي في سوريا.

يهاجم مشروع القرار الحكومة السورية. وهو يدعو إلى احترام حقوق الإنسان، في حين لا يشير إلى الانتهاكات الجارية المؤكدة لحقوق الإنسان التي ترتكبها الجماعات الإرهابية. فهذه الجماعات ترتكب أبشع الجرائم ضد المدنيين وتهاجم المسؤولين والمرافق التابعة للدولة مستخدمةً جميع أنواع الأسلحة.

يغض مشروع القرار الطرف عن مبادرات الرئيس بشار الأسد ومؤسسات الدولة السورية لتشجيع الحوار السياسي مع المعارضة، بهدف التوصل إلى اتفاق وطني شامل وديمقراطي وسلمي. وهو يتجاهل أيضا الدعوة التي وجهتها الحكومة السورية لإجراء استفتاء في ٢٦ شباط/فبراير على الدستور الجديد الذي من شأنه أن ينشئ نظاما سياسيا يقوم على مبدأ التعددية السياسية والممارسة الديمقراطية للسلطة من خلال الانتخابات. إن ممارسة الديمقراطية والانتخابات الشعبية هي أفضل الخيارات المتاحة للتحرك نحو إقامة نظام سياسي ديمقراطي وتعددي، يتمتع فيه جميع المواطنين بالمساواة، بغض النظر عن الانتماء أو العرق أو المعتقدات.

يحرم مشروع القرار الدولة السورية من حقها في حماية مواطنيها وضمان السلام والأمن الداخليين. ويطلب منها مشروع القرار أن تتخلى عن الامتيازات التي يمنحها لها الدستور لضمان استقرار البلد. ولا يدعو مشروع القرار – كما هو مقترح في التعديل الذي قدمه الاتحاد الروسي — ”جميع قطاعات المعارضة السورية إلى أن تنأى بنفسها عن الجماعات المسلحة المنخرطة في أعمال العنف“، كما لا يحث

”الدول الأعضاء، وجميع مَن لديهم القدرة، إلى استخدام نفوذهم لمنع استمرار العنف الذي تقوم به هذه الجماعات“.

تقر جمهورية فنزويلا البوليفارية بالجهود الجديرة بالثناء التي بذلها الاتحاد الروسي لجعل مضمون مشروع القرار أقرب ما يكون إلى نص متوازن وموضوعي، وهو أمر لم يتحقق. وتؤيد جمهورية فنزويلا البوليفارية مبادرات الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية، التي حالت دون استخدام مجلس الأمن لانتهاك سيادة الجمهورية العربية السورية.

ولذلك، تؤيد جمهورية فنزويلا البوليفارية جهود السلام التي بذلها الاتحاد الروسي في دمشق من خلال وزيره سيرغي لافروف. وجمهورية فنزويلا البوليفارية تأمل أن تحظى هذه الجهود بدعم البلدان التي ترغب حقا في التوصل إلى حل تفاوضي وسلمي وشامل للجميع في سوريا. وينبغي تشجيع الحوار بين السوريين. ومن غير المستحسن أن يسود منطق الحرب الذي يرغب الإمبرياليون في فرضه على سوريا والعالم.

وينبغي للجمعية العامة، التي تناقش اليوم إمكانية غزو بلد ذي سيادة، أن تنشغل عوضا عن ذلك بالاعتراف الكامل بالدولة الفلسطينية وانتهاكات إسرائيل المستمرة لحقوق الشعب العربي وكيفية تنفيذ القرار الذي يأمر حكومة الولايات المتحدة بوقف الحصار الإجرامي المفروض على جمهورية كوبا الشقيقة الباسلة.

وللأسباب المذكورة أعلاه، ستصوت جمهورية فنزويلا البوليفارية، تحت قيادة هوغو شافيز فرياس، معارضة لمشروع القرار A/66/L.36 المعروض علينا.

السيد ري تونغ إيل (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): قبل التصويت، يود وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يوضح موقفه بشأن ثلاثة أبعاد.

أولا، ينبغي مناقشة أي قضية تتعلق بدولة عضو في الأمم المتحدة بشكل صارم على أساس مبدأ احترام سيادة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. والجمهورية العربية السورية عضو كامل العضوية في الأمم المتحدة، وبالتالي، فإنها ليست استثناء.

ثانيا، ينبغي وقف استخدام العنف ضد الجمهورية السورية والأبرياء فورا وبصورة متزامنة وينبغي بالمثل إزالة جميع عناصر عدم الاستقرار.

ثالثا، ينبغي تسوية مسألة الجمهورية العربية السورية بما يخدم مصلحة الشعب السوري على أفضل وجه. ومصير ومستقبل سوريا في يد الشعب السوري. ولذلك، ينبغي أن تكون عملية الاستقرار والسلام عملية سلمية بشكل صارم، يقودها السوريون من خلال الحوار والتفاوض دون أي تدخل خارجي.

وفي ضوء هذا الموقف المبدئي، فإن وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سيصوت معارضا لمشروع القرار A/66/L.36.

السيدة وليامز (غرينادا) (تكلمت بالإنكليزية): تعرب حكومة وشعب غرينادا، وهو شعب محب للسلام، عن خالص تعازينا لأسر جميع السوريين الذين فقدوا أحباءهم في الأحداث المحزنة قيد النظر هنا.

تعتقد غرينادا أنه يجب على الأمم المتحدة أن تفعل الشيء الصحيح في جميع الأوقات، وفقا لنص وروح ميثاق منظمتنا، ويجب أن يرى الناس أننا نفعل ذلك.

بخصوص مشروع القرار A/66/L.36، المعنون ”الحالة في الجمهورية العربية السورية“، تسجل غرينادا أنها تفهم أن مشروع القرار لن يفعل سوى ما ينص عليه، ألا وهو، توفير الدعم الدبلوماسي لسوريا والجامعة العربية والأمين العام من أجل مساعدة حكومة وشعب سوريا على إنهاء إراقة الدماء

تماما وإيجاد حل متفق عليه للحالة الداخلية.

وغرينادا تفهم أن الجمعية العامة لا تصوت، في مشروع القرار هذا ومن خلاله، على قرار يمكن استخدامه بشكل مباشر أو غير مباشر أو من خلال التأويل أو إعادة التأويل باعتباره الأساس للإطاحة بحكومة أو التدخل العسكري أو تنفيذ أعمال أخرى تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة نصا أو روحا.

وانطلاقا من هذا الفهم، ومع الدعاء والرجاء بالطبع، ستصوت غرينادا مؤيدة لمشروع القرار.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/66/L.36، المعنون ”الحالة في الجمهورية العربية السورية“.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/66/L.36، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة، انضمت البلدان التالية أيضا إلى قائمة مقدميه: إسبانيا، إستونيا، ألبانيا، ألمانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، بالاو، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية التشيكية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جيبوتي، الرأس الأخضر، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، سيشيل، قبرص، كندا، كوت ديفوار، كولومبيا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، موناكو، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، النمسا، نيوزيلندا، هندوراس، هولندا، اليابان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): طُلِب إجراء تصويت مسجل.

أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، كندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، مصر، السلفادور، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، العراق، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، لاتفيا، ليسوتو، ليبريا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ناورو، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، مولدوفا، رومانيا، رواندا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيشيل، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، الصومال، جنوب افريقيا، جنوب السودان، إسبانيا، السودان، السويد، سويسرا، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تيمور – ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوكرانيا، الإمارات

العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، زامبيا

المعارضون:

بيلاروس، بوليفيا، الصين، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، إكوادور، جمهورية إيران الإسلامية، نيكاراغوا، الإتحاد الروسي، الجمهورية العربية السورية، جمهورية فنزويلا البوليفارية، زمبابوي

الممتنعون عن التصويت:

الجزائر، أنغولا، أرمينيا، الكاميرون، جزر القمر، فيجي، لبنان، ميانمار، ناميبيا، نيبال، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سري لانكا، سورينام، توفالو، أوغندا، جمهورية تترانيا المتحدة، فييت نام

اعتمد مشروع القرار A/66/L.36 بأغلبية ١٣٧ صوتا مقابل ١٢، و امتناع ١٧ عضوا عن التصويت (القرار ٢٥٣/٦٦).

[فيما بعد، أبلغ وفدا بوروندي وجزر القمر الأمانة العامة بأنهما كانا ينويان التصويت مؤيدين.]

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في الكلام تعليلا للتصويت على القرار الذي اتخذ للتو. و أود أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على عشر دقائق، وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): من أجل حل الأزمة السورية، ثمة حاجة إلى تأييد مبدأين يبدو أن لا أحد يعترض عليهما. لا بد أن تتوقف جميع الأطراف عن العنف، ولا يمكن التوصل إلى الحلول اللازمة سوى عن طريق عملية سياسية شاملة بقيادة سورية.

إن القرار ٢٥٣/٦٦ المعنون ”الحالة في الجمهورية العربية السورية“، الذي قدمته المجموعة العربية اليوم، لا يستجيب لتلك المعايير. فهو يعكس إلى حد بعيد التوجه المثير للقلق المتمثل في محاولات عزل القيادة السورية، ورفض إجراء أي اتصال بها، وفرض صيغة خارجية للتسوية السياسية.

لجعل النص الذي عرضه المقدمون أكثر توازنا، فقد اقترح الاتحاد الروسي إدخال العديد من التعديلات. ووضع أكثر التعديلات أهمية مطالب غير مثيرة للجدل ومعقولة على كاهل جميع قوى المعارضة، لتنأى بنفسها عن الجماعات المسلحة، التي تقوم بأعمال عنف، وطلب من تلك الجماعات نفسها، وقف هجماتها على المناطق السكنية ومؤسسات الدولة، مثلما يتعين على القوات الحكومية التوقف عن قصف المدن والانسحاب من المناطق السكنية. لكن تعديلاتنا لم تؤخذ بعين الاعتبار. وفي ظل تلك الظروف، لم يكن أمام الاتحاد الروسي أي خيار آخر سوى التصويت معارضا للقرار.

وسيواصل الاتحاد الروسي جهوده الدؤوبة لمساعدة سوريا على الخروج من الأزمة، وذلك بالتعاون مع جميع أولئك الذين يولون أهمية قصوى لمصالح الشعب السوري والسلم والأمن الإقليميين.

السيد وانغ من (الصين) (تكلم بالصينية): إن الحكومة الصينية تنتهج على الدوام سياسة خارجية مستقلة تقوم على السلام وتلتزم بدعم السلام والاستقرار الإقليميين والعالميين. وتتابع الصين عن كثب تطورات الحالة في سوريا، وتشعر بالقلق العميق جراء الأزمة المتصاعدة هناك، التي تسببت في سقوط ضحايا من المدنيين وأثرت على السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

إننا ندين كل أعمال العنف ضد المدنيين الأبرياء، ونحث الحكومة وجميع الفصائل السياسية في سوريا على الوقف الفوري والكامل لجميع أعمال العنف واستعادة الاستقرار والنظام الاجتماعي الطبيعي بسرعة. كما ندعو الحكومة

السورية للاهتمام جديا برغبات الشعب المشروعة فيما يخص الإصلاح والتنمية. وندعو مختلف الفصائل السياسية في سوريا للتعبير عن تطلعاتها السياسية، من خلال وسائل غير عنيفة في ظل سيادة القانون.

كما نحث جميع الأطراف المعنية في سوريا على الشروع فورا في حوار سياسي شامل وبدون شروط مسبقة، وإجراء مناقشة جماعية لآلية وخطة للإصلاح السياسي الشامل. وندعو إلى إجراء استفتاء بشأن مشروع الدستور الجديد والانتخابات البرلمانية في وقت مبكر، وتشكيل حكومة وحدة وطنية بمشاركة مختلف الفصائل، والتنفيذ الكامل لخطة الإصلاح على هذا الأساس.

إننا نتفهم قلق البلدان العربية وجامعة الدول العربية ورغبتهما في إيجاد حل سريع للمسألة السورية. ونقدر الدور الهام للبلدان العربية وجامعة الدول العربية، في مجال السعي لإيجاد حل سياسي للمسألة السورية. و نقدر الجهود التي تبذلها البلدان العربية وجامعة الدول العربية لإيجاد حل سياسي للمسألة السورية. و نؤيد موقف البلدان العربية المتمثل في ضرورة الوقف الفوري للعنف وضرورة حماية المدنيين السوريين، وتقديم المساعدات الإنسانية إلى سوريا وضرورة تفادي التدخل العسكري. و نأمل أن يتم حل المشكلة السورية في إطار جامعة الدول العربية، من خلال الوسائل السياسية والسلمية.

ونعتقد أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يحترم احتراما كاملا سيادة سوريا واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية، والاختيار المستقل للشعب السوري، ونتائج الحوار السياسي بين مختلف الأحزاب السورية. و لا نوافق على التدخل العسكري، أو فرض ما يسمى تغيير النظام في سوريا.

نحن لا نرى أن الجزاءات أو التهديد بفرض الجزاءات مجدٍ لتحقيق حل مناسب.

وينبغي أن تساعد الإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي والأمم المتحدة بشأن مسألة

سوريا على تخفيف حدة التوتر، وتسهيل الحوار السياسي وتسوية الخلافات. وعوضاً عن أن تؤدي تلك الإجراءات إلى تعقيد المسألة، فإنه ينبغي لها أن تسهم في صون السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وتعزيز وحدة المجتمع الدولي. وقد صوتت الصين وفقا لهذا الموقف.

والصين دولة مسؤولة وصديقة للشعب العربي. وهي ملتزمة بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والأعراف الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية. وتتخذ الصين موقفاً موضوعياً وعادلاً ومسؤولاً بشأن مسألة سوريا. وهي ترغب في الحفاظ على اتصالات مع الحكومة والفصائل السياسية العديدة في سوريا، فضلا عن الدول العربية وجامعة الدول العربية. وستعمل الصين مع المجتمع الدولي وتضطلع بدور إيجابي وبنّاء لأجل إيجاد حل مناسب لمسألة سوريا.

السيد ميلانوفيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): لقد صوتت جمهورية صربيا مؤيدة القرار ٢٥٣/٦٦. ونرى أنه ينبغي أن تنبع جميع الجهود الدولية من الرغبة في وضع حد لمعاناة شعب سوريا فحسب. ونعرب عن تقديرنا واحترامنا للجهود التي تبذلها جامعة الدول العربية ومجموعة الدول العربية.

ونود أن يؤخذ في الاعتبار بالمقترحات والتعديلات المقدمة من بعض الدول بشأن مشروع القرار ويتم تقييمها، لأننا نقدر ونرحب بكل الجهود الدبلوماسية التي بذلت حتى الآن للمساعدة في تخفيف الأزمة السورية. ونرى أن من شأن التعديلات المقدمة من الاتحاد الروسي، على وجه الخصوص، أن تسهم في إثراء القرار. وتتسم هذه التعديلات، في رأينا بكونها بناءة ووكان يمكن أن تؤدي إلى اعتماد القرار بتوافق الآراء.

ونأمل أن يضع المجتمع الدولي هذه التعديلات في الاعتبار عند المضي قدما بالعملية الدبلوماسية في المستقبل. ولا يمكن تجنب مضمون تلك التعديلات، ولا بد من معالجتها عاجلا أم آجلا. وترى جمهورية صربيا أن جميع المبادرات التي تهدف إلى وقف إراقة الدماء في سوريا، وتهيئة الظروف الملائمة لإجراء محادثات جادة تتعلق بالترتيبات التي من شأنها تحقيق الاستقرار في سوريا، تظل موضع ترحيب.

السيد هارون (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): لقد انضمت باكستان إلى الحكمة الجماعية لإخواننا في العالم العربي، وصوتت لصالح القرار ٢٥٣/٦٦. ونتشاطر قلق المجتمع الدولي إزاء الحالة في سوريا. ولا يمكن التغاضي عن استمرار العنف وسفك الدماء هناك. وندين بشدة استخدام القوة ضد المتظاهرين المسالمين، وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها جميع الأطراف. ونرى أنه ينبغي أن توجه جميع الجهود المبذولة نحو كسر دوامة العنف في سوريا والاستماع إلى التطلعات المشروعة للشعب السوري من أجل تحقيق الرخاء والسلام والاستقرار في ذلك البلد. وإن في العجلة الندامة دائما كما نعلم، وهي تتعارض مع المبادئ التاريخية للدبلوماسية المجربة والمختبرة على صعيد الممارسة.

وهناك توافق عام في الآراء في أوساط المجتمع الدولي فيما يتعلق باثنين من الأهداف الرئيسية وهما: وضع حد فوري للعنف والقتل، والتوصل إلى حل سلمي للحالة عبر عملية سياسية شاملة. بيد أن هناك بعض الخلافات فيما يتعلق بكيفية تنفيذ تلك الأهداف. وقد شددت باكستان على أهمية اتباع نهج توافقي لمعالجة هذه المسألة، بما في ذلك في مجلس الأمن. ذلك أن من شأن رسالة موحدة فحسب أن تساعد على تعزيز أهدافنا المشتركة.

ولدينا شعور بأننا بتنا قاب قوسين أو أدنى من التوصل إلى أرضية مشتركة من ذلك القبيل في مجلس الأمن. وقد كان ممكنا بذل المزيد من الجهود لسد الثغرات عن طريق الأخذ بالتعديلات التي اقترحتها روسيا والصين، وتحقيق مزيد من توافق الآراء في الجمعية العامة من أجل صون السلم العالمي. وقد استند موقفنا في مجلس الأمن إلى مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم اللجوء إلى التدخل العسكري الأجنبي. ولا نزال نتمسك بهذه المبادئ إلى اليوم.

وندعو الجانبين إلى نبذ العنف ومواصلة طريق الحوار والمصالحة، والانخراط في عملية سياسية شاملة وموجهة نحو تحقيق النتائج، من شأنها أن تؤدي إلى حل سلمي للمشكلة. وقد شجعنا دائما على أن تجرى أي مناقشة تتعلق بسوريا في إطار الأمم المتحدة وفقاً للاعتراف التام بمبادئ الاستقلال والسيادة ووحدة ذلك البلد وسلامته الإقليمية، واحترام تلك المبادئ. ولا نزال نعتقد أن أفضل طريقة لتحقيق أهداف السلم والأمن تكمن في اتباع نهج تعاوني مع ذلك البلد. وعليه، نكرر دعوتنا الموجّهة في وقت سابق إلى احترام إرادة الشعب السوري، وإلى إيجاد حل بقيادة سورية للاضطرابات المستمرة هناك.

و يزداد الخوف والقلق في العالم الإسلامي، بعيدا عن هذه الاحتجاجات، إذ يواجه بلد مسلم آخر المعوقات في إطار الأمم المتحدة. ويجب علينا ألا نسمح بترسخ هذا الاعتقاد. وينبغي وضع حد لهذا الاتجاه المتنامي.

وأود أن أختتم بياني بتأكيد مواصلة دعمنا للجهود الجماعية التي تبذلها جامعة الدول العربية بهدف إنهاء العنف وتشجيع التوصل إلى حل سلمي للمشكلة عبر الحوار والمشاركة.

السيد ويسليدر (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): تعرب كوستاريكا عن قلقها العميق إزاء الانتهاكات الخطيرة المتكررة والجسيمة لحقوق الإنسان في سوريا، وخاصةً وفاة ومعاناة الآلاف من المدنيين وغيرهم من الذين يتمتعون

بالحماية بموجب القانون الدولي، بالإضافة إلى المخاطر المتزايدة التي يواجهها شعب ذلك البلد. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يظل صامتا في مواجهة الانتهاكات التي وصفتها لجنة التحقيق التي نوليها ثقتنا الكاملة.

وندعو السلطات السورية بشدة إلى وضع حد نهائي لقتل واضطهاد المحتجين ودعاة حقوق الانسان، وللاعتقالات التعسفية وحالات الاختفاء القسري، وعمليات الانتقام، والتعذيب والهجمات على السكان المدنيين. وندين أيضاً العنف الجنسي وانتهاكات حقوق الإنسان للفتيان والفتيات، كما هو موضح في تقرير مجلس حقوق الإنسان (أنظر A/66/53/Add.2). وقد استمعنا في وقت سابق من هذا الأسبوع باهتمام كبير إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى الجمعية العامة بشأن الحالة في سوريا (أنظر A/66/PV.95). ونعرب عن قلقنا العميق ازاء تدهور الحالة على نحو مستمر.

ويرى بلدي أنه ينبغي أن تضطلع جميع الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي بدورها في هذه الحالة الخطيرة للغاية وفقا لاختصاصات كلٍ منها. وننوه بالقيادة والمشاركة المسؤولة من قبل جامعة الدول العربية في البحث عن حلول للأزمة. وينبغي تنفيذ العديد من القرارات التي اعتمدتها هذه المنظمة في هذا الشأن، بما في ذلك خطة عملها. وتحقيقا لتلك الغاية، لا بد من أن تتعاون السلطات السورية باستمرار وبصورة جادة مع هذه الآلية، وأن تمتثل لقرارات مجلس حقوق الإنسان الحالية والمستقبلية.

نهض مجلس حقوق الإنسان أيضا بمسؤولياته عن طريق عقد ثلاث دورات استثنائية، وخاصة باعتماد القرار S-18/1، الذي نؤيده بوصفنا عضوا في المجلس. لدى مجلس حقوق الإنسان، بوصفه أعلى هيئة معنية بحقوق الإنسان تابعة للأمم المتحدة، أدوات متاحة علينا أن نواصل استخدامها في الدورة التي ستبدأ يوم ٢٧ شباط/فبراير. ولذلك، نحن نؤيد تعيين مقرر خاص. هذه إحدى الولايات المسندة لمجلس حقوق الإنسان، وينبغي لنا كأعضاء أن نتصرف على هذا النحو.

ونظرا للدور البارز الذي يضطلع به مجلس حقوق الإنسان، وقدراته الفنية وقدرته على القيام بزيارات ميدانية في حالات انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة بدرجة تقتضي النظر فيها كحالة بلد بعينه، فقد حافظت كوستاريكا هذه المرة على موقفها التقليدي بعدم الاشتراك في تقديم مشاريع هذه القرارات في الجمعية العامة.

ومع ذلك، نوجه انتباه الجمعية العامة إلى حقيقة أنه، نظرا لخطورة النتائج التي توصلت إليها لجنة التحقيق، فإن مجلس حقوق الإنسان نفسه، في الفقرة ١٩ من القرار S-18/1، أحال تقريره إلى الأمين العام لاتخاذ الإجراءات الملائمة والإحالة إلى جميع هيئات الأمم المتحدة المعنية. ورغم ذلك، لم يستجب مجلس الأمن في الوقت المناسب لهذه الحالة الخطيرة في ما يتعلق بالجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، والتي تشكل تهديدا للسلم والأمن.

وأعربنا، في العمل مع بلدان ما يسمى مجموعة الدول الخمس الصغيرة، عن قلقنا إزاء استخدام حق النقض من قبل اثنين من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن في ٤ شباط/فبراير (أنظر S/PV.6711). وكررنا دعوتنا إلى عدم استخدام حق النقض في الحالات المتعلقة بالإبادة الجماعية أو الجرائم ضد الإنسانية أو التطهير العرقي أو جرائم الحرب.

ثمة حاجة ملحة إلى الإصلاح لإضفاء الديمقراطية على مجلس الأمن، لضمان قدر أكبر من التعددية في عملية صنع القرار، والحد من الامتيازات. في ظل هذه الظروف، درسنا بعناية القرار الذي قدمته المجموعة العربية في إطار البند ٣٤ من جدول الأعمال، ”منع نشوب الصراعات المسلحة“. ونعتقد أنه استجابة مناسبة لخطورة الأزمة، ونظرا لقلقنا العميق إزاء

الحالة في سوريا، فقد صوتنا لصالحه.

ورغم أننا نولي قيمة كبيرة لتوافق في الآراء، فإن توخي الحرص على توافق الآراء لا يمكن ولا ينبغي أن يصيب إجراءاتنا بالشلل أو يضعف قدرة المنظمة على توجيه رسالة قوية عندما تواجه أحداثا غير مقبولة كالتي تواجهنا.

لا يزال لدى مجلس الأمن الوقت للوفاء بالمسؤوليات الهامة المسندة إليه من قبل المجتمع الدولي. لا يمكن وضع الشواغل السياسية قبل الأولوية العليا المتمثلة في حماية الحياة والسلامة البشرية من خلال توجيه رسالة قوية وبالإجماع واتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق السلام والأمن والتي لها تأثير حقيقي في الميدان. وينبغي أن يمثل أولئك المسؤولين عن هذه الأفعال أمام المحاكم المختصة، وينبغي لمجلس الأمن اتخاذ تدابير محددة لتحقيق هذا الهدف، بما في ذلك إحالة الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وأخيرا، فإننا نحث بقوة جميع الأطراف الفاعلة الدولية والوطنية على بذل كل جهد ممكن للتوصل إلى حل سلمي للصراع السوري. وعلى جميع الأطراف المعنية التماس حل من خلال الحوار والحيلولة بجميع الوسائل الممكنة دون ارتكاب المزيد من العنف ضد السكان المدنيين. وللشعب السوري وحده قرار كيفية تنظيم حكومته ومؤسساته. لا يمكن إسكات أصوات التغيير بالعنف. ينبغي سماع صوت الشعب واحترامه.

السيد سيرجييف (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): صوتت أوكرانيا لصالح القرار ٢٥٣/٦٦، إن موقف وفد أوكرانيا بشأن مشروع القرار الذي قدمته المجموعة العربية استمرار لموقفنا بشأن مشروع القرار ذي الصلة (A/C.3/66/L.57/Rev.1) الذي اعتمد في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي بأغلبية كبيرة في اللجنة الثالثة.

نحن نتخذ موقفنا من منطلق الواقع المتمثل في أن بلدان المنطقة التي تسعى من أجل تحقيق السلام وتريد إنهاء أعمال العنف في جوارها هي أفضل من يستطيع تحقيق هذه الأهداف. ولذلك، نرى أن الجهود السلمية التي تبذلها جامعة الدول العربية بهدف التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض تستحق دعم الجمعية العامة.

وأعربت وزارة خارجية أوكرانيا، في بيان مؤرخ في ١٠ شباط/فبراير، عن بالغ قلقها إزاء تصاعد العنف في سوريا، والذي يهدد بالتطور إلى حرب أهلية كاملة النطاق وما سيترتب عليها من عواقب لا يمكن التنبؤ بها على منطقة الشرق الأوسط بأكملها. وتحث أوكرانيا جميع أطراف المواجهة السورية الداخلية على وقف العنف وبدء حوار بهدف إيجاد طرق مقبولة وفعالة لتسوية خلافاتها.

السيد خزاعي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): لقد صوت وفدي ضد القرار ٢٥٣/٦٦، تمشيا مع موقفنا المبدئي المتمثل في أن تلبية المطالب المشروعة للشعب من خلال عملية سياسية سلمية بقيادة محلية، بعيدا عن التدخل الأجنبي هي السبيل الوحيد للخروج من الأزمة. وفي حالة سوريا، فإن أي محاولة للتدخل في الشؤون الداخلية السورية لن تؤدي إلا إلى تعميق الأزمة السياسية والاجتماعية، بكل آثارها على المنطقة ككل. ولذلك، ينبغي أن يركز هدفنا على عملية تؤدي إلى تعزيز الوحدة الوطنية وكفالة النظام العام والأمن القومي والاستقرار والازدهار للشعب السوري، آخذين في الاعتبار أن المسؤولية الأساسية والنهائية عن سلامة وأمن واستقرار الشعب السوري تقع على عاتق شعب وحكومة سوريا.

ونأسف لأن عملية الدعوة لعقد اجتماع للجمعية العامة لمناقشة الحالة في سوريا لم تجر عبر الإجراءات الواجبة. وعلاوة على ذلك، وفي ما يتعلق بعدم التشاور حتى مع أعضاء مكتب الجمعية العامة بشأن عقد الاجتماع، هناك عدم اتساق في

بند جدول الأعمال الذي تجري المناقشة في إطاره. ففي حين عقد الاجتماع الأخير للجمعية العامة بشأن هذه المسألة (A/66/PV.96) في إطار البند ٦٤ من جدول الأعمال، ”تقرير مجلس حقوق الإنسان“، فإن القرار الذي اتخذ اليوم جاء في إطار البند ٣٤ من جدول الأعمال، ”منع نشوب الصراعات المسلحة“. إن مناقشة حالة نزاع مسلح في بلد معين وسبل ووسائل منعه لها آثار قانونية وسياسية. ونحن نؤمن بشدة بأن حالة كهذه لا تنطبق على حالة سوريا. ونشتبه بقوة أن تصنيف الحالة من سوريا ضمن هذه الفئة ربما لا يساعدنا على حل النزاع السياسي الداخلي، ومن شأنه أيضا أن يزيد من تعقيد الحالة.

وحتى إذا سلمنا بأنه ينبغي مناقشة الحالة السورية في إطار البند ٣٤ من جدول الأعمال، ”منع نشوب النزاعات المسلحة“، فإن هذا وجه واحد للعملة. ولكن الوجه الآخر للعملة هو أنه إذا جرى النظر في المسألة في إطار الصراع المسلح، فإن ذلك يعني أننا نقر صراحة بأن هناك جماعات مسلحة في سوريا تحارب الحكومة وترتكب أعمال عنف وتدمر المباني العامة والبنية التحتية. والسؤال الذي يطرح نفسه الآن: من أين حصلت تلك الجماعات على سلاحها وعتادها المتطور وما هي مصادره.

غير أن الأمر المؤسف بدرجة أكبر هو أن مقدمي مشروع القرار اختاروا عدم قبول إدخال أي تعديلات عليه، في حين أن قبولهم لذلك كان من الممكن أن يجعل القرار أكثر توازنا وشمولا وأكثر توائما مع الحالة الحقيقية على أرض الواقع في سوريا. وقد دعت التعديلات ”جميع شرائح المعارضة السورية إلى أن تنأى بنفسها عن الجماعات المسلحة المشاركة في أعمال العنف“ وسلطت الضوء على أهمية وقف الجماعات المسلحة لهجماتها على مؤسسات الدولة وعلى الأحياء في المدن والبلدات.

هذه هي القضايا الرئيسية فيما يتعلق بحل الأزمة في سوريا. وما دامت الجماعات المسلحة مستمرة في اللجوء إلى العنف، فمن الواضح أن الأزمة ستستمر. وينبغي أن نكون واضحين وثابتين على إدانة أي عمل من أعمال العنف والإرهاب في أي شكل ومظهر. ومن شأن التدخل الأجنبي وأعمال العنف والتحريض على الإرهاب صب مزيد من الزيت على النار.

وكما ذكرنا من قبل، فإن سوريا قامت بدور هام تاريخيا في الشرق الأوسط. ولذلك، فإن استمرار عدم الاستقرار والاضطرابات لفترة طويلة في سوريا سيكون له آثار سلبية على السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. وأود أن أوضح أن زعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط وتشجيع العنف في المنطقة يخدم في نهاية المطاف، وعلى أفضل وجه، مصالح النظام الصهيوني وأعماله الإجرامية ضد الإنسانية والمسلمون والعالم العربي.

وينبغي لنا جميعا أن نعمل معا من أجل إيجاد طريقة شاملة وفعالة وعملية للمساعدة على التوصل إلى حل سلمي للأزمة الحالية في سوريا. والقرار بصيغته الحالية لن يقودنا إلى بلوغ هذا الهدف. ولذلك، صوتنا معارضين له.

السيد أرتشوندو (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): صوت وفد دولة بوليفيا المتعددة القوميات معارضا للقرار ٢٥٣/٦٦ الذي اتخذته الجمعية العامة للتو. وهذا هو السبب في أننا نود اغتنام هذه الفرصة لشرح أسباب قرارنا.

نود أن نبدأ بالتساؤل أولا عما يحدث في سوريا. هل هي بدايات حرب أهلية؟ أو ربما كان الأمر عملية سحق مسلح لانتفاضة مدنية أو ربما كان اشتباكا بين الجيش السوري النظامي وقوات مسلحة تنظمها المعارضة؟ هل قد تكون هناك إبادة جماعية في سوريا؟ تلك هي بعض الأسئلة التي وجهناها قبل اتخاذ قرار.

ويجب أن نعترف بأنه ليس لدينا جواب محدد. ونحن نعلم فحسب أن هناك معارضة تحظى بالاعتراف وكذلك حكومة منفتحة على الإصلاح. وعلى حد تعبير سفير سوريا لدى الأمم المتحدة، فقد سمعنا أنها حكومة على استعداد لإجراء تغييرات ولتعديل دستورها وقيادة العملية السياسية السورية نحو الديمقراطية.

ومع ذلك، لا يمكن أن نكون متأكدين من ذلك لأننا نعرف أنها عملية مستمرة لم تتضح ملامحها النهائية بعد. غير أننا نعرف مخاطر تفاقم الحالة. ونحن مدركون لاحتمال حدوث فراغ في السلطة ونشوب صراع طائفي أو ديني. وندرك، في المقام الأول، احتمال زعزعة استقرار منطقة الشرق الأوسط بأسرها في نهاية المطاف، كما حدث في الصراعات السابقة.

وما يعرفه الوفد البوليفي هو أن المشكلة السورية يمكن أن تكون لها نتيجتان. إحداهما النتيجة التي جرى تنفيذها في ليبيا – وهي الصيغة التي يسرتها الأمم المتحدة في العام الماضي. وهي تنطوي على إضفاء الشرعية على التدخل الأجنبي في بلد غارق في الصراع، وبعد إضفاء الشرعية على هذا العنف عبر قرار للأمم المتحدة – في حالة ليبيا هو قرار مجلس الأمن ١٩٧٣ (٢٠١١) – يبرر تغيير نظام الحكم وتعطيل النظام المدني في ذلك البلد.

لقد شهدنا تلك النتيجة، ويبدو أننا لم نتعلم الدرس. ويبدو أننا على استعداد لتكرار نفس أخطاء العام الماضي، مما يحول الأمم المتحدة إلى منبر لإضفاء الشرعية على التدخل الأجنبي. والفرق هو أنه في العام الماضي، كان مجلس الأمن. واليوم، يبدو أن الجمعية العامة هي التي ستسمح باتخاذ هذه الخطوة في نهاية المطاف.

ونأمل، في الواقع، كما قال سفير غرينادا، ألا يتيح هذا القرار تنفيذ الصيغة التي شهدناها في العام الماضي. ولكن لدينا شكوك كبيرة بشأن ذلك. ولهذا السبب، صوتنا معارضين للقرار.

ومع ذلك، فإننا نتصور أيضا نتيجة ثانية، وهي ليست النتيجة المبينة أعلاه. وهي أن يحدث انتقال سلمي، والذي شهدناه أيضا قبل عام في مصر وتونس. ولقد كان الربيع العربي قائما على مبدأ استخدام الأدوات السلمية للمعارضة لكي يوجه إلى حد ما العودة إلى الديمقراطية، وربما، تغيير النظام ولكن من خلال الإرادة الشعبية للمواطنين دون السماح بالتدخل الأجنبي. ونعتقد أن تلك النسائم الأولى للربيع العربي ينبغي أن تهب بقوة على سوريا ونعتقد بصدق أن حكومة سوريا يمكنها اتخاذ خطوات في هذا الاتجاه. ومن ثم، فإننا لا نريد للأمم المتحدة أن تميل، عوضا عن ذلك، إلى التحرك بسرعة وأن تنفذ مرة أخرى صيغة ليبيا، والتي تبدو غير ملائمة في رأينا.

لهذا السبب، فإن بوليفيا كانت ستؤيد التعديلات التي أراد الوفد الروسي إدخالها على مشروع القرار أمس. ونعتقد أن تعديلات الاتحاد الروسي كان من شأنها أن تساعد على أن يحظى القرار حقا بتوافق الآراء الذي كنا نأمل جميعا في التوصل إليه، وذلك في المقام الأول عندما نتكلم عن الجمعية العامة، حيث لا توجد بلدان أكبر أو أصغر حجما وحيث لا يملك أحد حق نقض قرار الأغلبية.

في هذا العام، ستكون بوليفيا قد عاشت ٣٠ عاما من الديمقراطية دون انقطاع مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان. ومرت بوليفيا أيضا بفترات صعبة من الصراع في الماضي وهي تكترث بالعنف. وعلاوة على ذلك، فإن بوليفيا تدعم ضحايا العنف في سوريا، ولكنها لن تتغاضى، لهذا السبب، عن حقيقة أن الأمم المتحدة ارتكبت أخطاء في كثير من الحالات. ولا بد أن نتذكر ذلك.

السيد إستريمي (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): صوتت الأرجنتين مؤيدة للقرار ٢٥٣/٦٦، وتود أن توضح المسائل

التالية المتعلقة بكيفية معالجة هذه المسألة.

أولا، من الأهمية القصوى بذل كل جهد ممكن لكفالة الاحترام الشامل والمطلق لحقوق الإنسان في سوريا. والحكومة السورية مسؤولة عن الامتثال لتلك الضرورة.

ثانيا، من الضروري الحفاظ على الحق في حرية تكوين الجمعيات والمشاركة السياسية والاحتجاج الاجتماعي للشعب السوري بالكامل، دون أي قمع يهدف إلى الحد من ممارسة حقوقهم بفعالية.

أخيرا، فإن الأرجنتين مقتنعة بأنه ينبغي حل هذه الأزمة في سياق الحوار والتفاوض والمشاركة الديمقراطية لجميع القطاعات دون تدخل أو خطط للتدخل العسكري من قبل القوى الأجنبية.

السيد هارديب سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): منذ بداية الأزمة في سوريا في آذار/مارس من العام الماضي، شعرت الهند بالقلق إزاء الآثار المترتبة عليها داخل سوريا وخارجها. ونحن نعي الدور الهام الذي اضطلعت به الجمهورية العربية السورية تاريخيا في الشرق الأوسط. ونعتقد أن استمرار عدم الاستقرار والاضطرابات في سوريا لفترة طويلة له آثار خطيرة على السلام والاستقرار في المنطقة على نطاق واسع. ولذلك، دعونا منذ بداية الاحتجاجات إلى عملية سياسية سلمية وشاملة لمعالجة مظالم جميع شرائح المجتمع السوري.

ونحن ندين بشدة كل أعمال العنف بغض النظر عن مرتكبيها. كما ندين جميع انتهاكات حقوق الإنسان. والهند تعتبر حقوق حرية التعبير والتجمع السلمي من القيم الأساسية التي ينبغي احترامها، مع ضمان الاستقرار والأمن في المجتمع. وقد نقلت الهند هذه الرسالة إلى القيادة السورية، سواء على المستوى الثنائي أو مع شركائها في مجموعة بلدان الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا. وقد أكدنا للجانب السوري على الحاجة الملحة إلى نبذ العنف وإيلاء الاهتمام لتطلعات الشعب السوري. ووردت هذه الرسالة أيضا في بيان رئيس مجلس الأمن S/PRST/2011/16، الصادر في آب/أغسطس ٢٠١١ تحت رئاسة الهند.

وللأسف، فقد استمرت الحالة في التدهور. وشهدنا أيضا عدة هجمات ارهابية في مناطق مختلفة من البلد. ولا يزال جميع أطراف الأزمة يلجأون إلى العنف بلا هوادة. ونحن نعتقد اعتقادا راسخا أن السوريين أنفسهم ينبغي أن يقودوا عملية سياسية من أجل حل الأزمة الحالية. ونعتقد أن الدور الرئيسي للمجتمع الدولي، بما في ذلك الجمعية العامة، هو تيسير انخراط الحكومة السورية مع جميع قطاعات المجتمع السوري في عملية سياسية شاملة، تراعي التطلعات المشروعة لجميع السوريين، مع ضمان احترام استقلال البلد وسيادته ووحدته وسلامته الإقليمية.

وينبغي لجامعة الدول العربية، بوصفها منظمة إقليمية هامة، أن تقوم بدورها المطلوب والتاريخي في تعزيز الحوار السياسي بين الأطراف السورية. وتأييدنا للقرار ٦٦/٢٥٣، المتخذ اليوم، يتماشى مع دعمنا للجهود التي تبذلها الجامعة العربية لإيجاد حل سلمي للأزمة من خلال عملية سياسية شاملة للجميع بقيادة السوريين.

غير أنني أود أن أعرب عن أسفنا إزاء الإجراءات التي اتبعت في الجمعية العامة خلال الأسبوع الذي أمضيناه في مناقشة الحالة في سوريا. فمن الأفضل تجنب الاستثناءات للإجراءات المتبعة من أجل الحفاظ على مصداقية أي مؤسسة. وسيكون من المفيد للغاية أيضا أن يكون هناك استعداد أكبر من قبل جميع الجهات للتفاوض على نص بغية التوصل إلى توافق في الآراء.

ويلاحظ وفد بلدي أن القرار الذي اتخذ للتو يعيد التأكيد صراحة على أنه ينبغي لجميع البلدان الإحجام عن

التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة، وعن التصرف بأي طريقة أخرى لا تتفق مع مقاصد الأمم المتحدة. ويدين القرار أيضا جميع أشكال العنف، بغض النظر عن مصدره، ويدعو إلى حوار سياسي جاد بين الحكومة السورية وجميع أطياف المعارضة تحت رعاية جامعة الدول العربية. ونعتقد أن قيادة سوريا مسألة يرجع القرار فيها إلى الشعب السوري. وندعو جميع قوى المعارضة في سوريا إلى الانخراط بصورة سلمية في حوار بناء مع السلطات.

وفي هذا الصدد، لاحظنا قرار القيادة السورية إجراء استفتاء على مشروع دستور جديد في ٢٦ شباط/فبراير وتنظيم انتخابات متعددة الأحزاب في غضون الأشهر الثلاثة المقبلة. ونأمل أن يهيئ هذا القرار بيئة جديدة للسلام وأن ييسر العملية السياسية.

السيد تشوا (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): صوتت سنغافورة مؤيدة للقرار ٢٥٣/٦٦ لأن من الواضح أنه ليس قرارا يتعلق بحقوق الإنسان يستهدف بلدا بعينه لدوافع سياسية من ذلك النوع من القرارات الشائعة جدا في اللجنة الثالثة. بل على العكس، فإن القرار يتعامل بوضوح مع حالة طارئة فريدة من نوعها واستثنائية.

وسنغافورة تدعو الحكومة السورية إلى وقف جميع أعمال العنف ضد مواطنيها فورا. ونحن ندعو الحكومة السورية إلى العمل مع جميع الأطراف، بما في ذلك جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، لوضع حد لأعمال العنف وتسوية الحالة سلميا.

السيد لي هواي ترونغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): تتابع فييت نام عن كثب التطورات في سوريا، ونشعر بقلق بالغ إزاء أنباء تزايد العنف وعدم الاستقرار وفقدان النظام العام، الأمر الذي يؤثر تأثيرا خطيرا على حق الشعب السوري. ونحن ننضم إلى المجتمع الدولي في دعوته جميع الأطراف المعنية في سوريا إلى ممارسة ضبط النفس وإنهاء العنف وإيجاد حل سياسي من خلال الحوار البناء والمصالحة الوطنية، بما يتفق مع تطلعات الشعب السوري.

وفييت نام تؤيد الموقف، الذي تبناه العديد من البلدان، والذي يكرس احترام مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وخاصة مبادئ استقلال الدول الأخرى وسيادتها وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وكذلك تسوية الصراعات بالوسائل السلمية وكفالة حق تقرير المصير للشعب السوري. ولذلك، فإن من المهم أن يحدد الشعب السوري هذه العملية.

كما نؤيد الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، بما في ذلك جهود جامعة الدول العربية، في الإسهام بشكل بناء في استعادة الاستقرار في وقت مبكر وعقد حوار من أجل تحقيق المصالحة الوطنية وتعزيز السلام في سوريا بحيث يتمكن أبناء الشعب السوري من تكريس أنفسهم لإعادة البناء والتنمية الوطنية.

السيد إراثوريث (شيلي) (تكلم بالإسبانية): صوتت شيلي مؤيدة للقرار ٢٥٣/٦٦. وقد رفعت الجمعية العامة صوتها لتدين بشدة الانتهاكات المنهجية والجسيمة لحقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية، مثل استخدام القوة ضد المدنيين؛ والإعدام التعسفي؛ والاغتيالات؛ واضطهاد المتظاهرين ونشطاء حقوق الإنسان والصحفيين؛ والاحتجاز التعسفي؛ والاختفاء القسري؛ والتعذيب؛ والعنف الجنسي، بما في ذلك ضد الأطفال.

والأحداث الخطيرة التي جرى التنديد بها، وكذلك تلك التي أبلغت عنها مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، لا يمكن أن تمر دون عقاب. ينبغي أن تصبح سيادة القانون واقعا، ويتعين محاكمة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما فيها تلك التي يمكن أن تشكل

جرائم ضد الإنسانية.

إن حكومة شيلي قد دعت مرة أخرى الحكومة السورية لوضع حد للوحشية، وفتح سبل واقعية للحوار مع المعارضة، والسماح للشعب السوري بتقرير مصيره في جو سلمي خال من العنف. بالإضافة إلى ذلك، يجب فتح قنوات للمجتمع الدولي لتقديم المعونة اللازمة لضحايا الأزمة الإنسانية التي ظهرت.

أخيرا، تؤكد شيلي مجددا دعمها للجهود التي تبذلها جامعة الدول العربية، من أجل التوصل إلى حل للأزمة في سوريا، مما يبرز الأهمية التي توليها المنظمات الإقليمية للبحث عن حل للأزمة.

السيد مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): صوّت وفد بنغلاديش مؤيدا القرار ٢٥٣/٦٦ المعنون ”الحالة في الجمهورية العربية السورية“. وتحافظ بنغلاديش على الموقف المبدئي المتمثل عموما في الامتناع عن التصويت على القرارات الخاصة بحقوق الإنسان، التي تدعو إلى اتخاذ إجراءات ضد أي دولة عضو في الأمم المتحدة. لكننا صوتنا مؤيدين استثناء، بغية حقن دماء الشعب السوري وإنهاء مأساته.

و علينا أن نشير إلى أن عقد جلسة للجمعية العامة للنظر في تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/66/53/Add.2) في هذا الوقت من السنة، لم يكن صحيحا من الناحية الإجرائية. إذ أنه يتعارض مع الفقرة ٦ من القرار ٢٨١/٦٥. وتأمل بنغلاديش في أن يكون ذلك حقا استثناء ولن يتكرر.

درست بنغلاديش القرار عن كثب، ولاحظت أنه، خلافا للقرارات المعتادة الخاصة بكل بلد، قد قدم من قبل جامعة الدول العربية في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وجاء عقب اتخاذ جامعة الدول العربية للعديد من الإجراءات بغية إحلال السلام والاستقرار في سوريا، وتعزيز العملية السياسية الانتقالية في سوريا بقيادة سورية. تلاحظ بنغلاديش ارتياح أن القرار، في إدانته للعنف، يخاطب جميع الأطراف في سوريا، بما في ذلك الجماعات المسلحة. وكنا سنقدر لو جرى استيعاب التعديل الذي طرحه الاتحاد الروسي.

تعتقد بنغلاديش اعتقادا راسخا، بأن أي إجراء يتخذ في سوريا، يتعين أن تقوم به الحكومة السورية، من خلال حوار بناء يجري برضاها التام، ومع احترام سيادة سوريا ووحدتها وسلامتها الوطنية. ونأمل في أن تتيح بعثة المراقبة المقترحة التابعة للجامعة العربية، وتعيين مبعوث خاص للأمين العام، إيجاد حل سلمي للأزمة السورية، والشروع في حوار سلمي والعمل مع جميع المعنيين في سوريا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلا للتصويت.

أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد محمود (مصر): لقد تحدث المجتمع الدولي اليوم بوضوح ووصلت رسالته وصوته القويين إلى الجميع، لقد كانت المجموعة العربية وكافة الدول المقدمة للقرار على ثقة من خلال القائمة العريضة لمقدمي مشروع القرار، ووصل عدد الدول المقدمة ٧٢ دولة عضوا في الأمم المتحدة. إن مشروع القرار ٢٥٣/٦٦ الذي أكد على ثوابت الحل السلمي للأزمة في إطار مبادرة جامعة الدول العربية، كان متوقعا له أن يحظى بتأييد ساحق يتجاوز المائة دولة، فجاء تصويت ١٣٧ دولة اليوم تأييدا للقرار مؤكدا صحة ذلك التقدير وموجها رسالة للنظام السوري لا لبس فيها، بأنه يتعين عليه الإنصات لصوت شعبه، والتنفيذ الفوري والكامل والأمين لمبادرة وقرارات الجامعة العربية ذات الصلة بإيجاد حل سلمي للأزمة، وأن ذلك الحل السلمي يظل داخل البيت العربي وفي إطار مبادرة جامعة الدول العربية، باعتبارها الإطار الوحيد المقبول والمطروح على الطاولة.

إن الحالة في سوريا تتدهور كما نعلم جميعا، والأمر خطير للغاية ولا يحتمل أي تأجيل، وعلى الجميع اليوم إيلاء كل الاهتمام لصوت الشعب السوري، وتحقيق آماله المشروعة في العيش بحرية وديمقراطية وذلك في إطار عملية سياسية شاملة، بقيادة سوريا وفي إطار مبادرة جامعة الدول العربية، لتجنب المزيد من تدهور الأوضاع في سوريا، مما سيكون له تداعيات إنسانية وخيمة وآثار سلبية بالغة على الحالة الإقليمية واستقرار المنطقة.

ختاما، أوجه باسم المجموعة العربية وكافة الدول المقدمة لمشروع القرار كل الشكر لمن صوتوا تأييدا للقرار الذي يعد بداية لطريق سنمضي فيه بثبات معا بقيادة جامعة الدول العربية، ومؤازرة المجتمع الدولي لإنهاء الأزمة السورية الحالية، وتحقيق كافة آمال وطموحات الشعب السوري الشقيق.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): ما كنت أود أن آخذ الكلمة، مرة إضافية لولا ما استمعت إليه في مداخلة زميلي نائب الممثل الدائم لمصر، وفي هذا الصدد، أود أن أدلي ببعض الملاحظات الختامية.

أولا، أريد أن أطمئن زميلي نائب الممثل الدائم لمصر، وبقية أعضاء الجامعة العربية إلى أن الحصان العربي قد استهلك اليوم، وأن دور الجامعة العربية قد انتهى بالنسبة لمتبني مشروع القرار ٢٥٣/٦٦ من بين الدول الغربية. لقد استخدموا الجامعة العربية كجسر يمهد الطريق لتدويل الحالة في سوريا، ونقل الملف إلى مجلس الأمن مجددا. هذا هو الدور المطلوب من الجامعة العربية، ولذلك أقول إن هذا الدور قد انتهى اليوم بعد أن استهلكوا الجامعة العربية في هذا الدور المؤسف والمحزن والمشبوه.

ثانيا، لم يعد هناك جامعة عربية بعد أن اختطفت دول مجلس التعاون الخليجي تلك الجامعة، وبعد خروج سوريا منها، ولو مؤقتا. الجامعة العربية مكسورة من الداخل، ومهزومة معنويا وسياسيا.

ثالثا، أبارك للجامعة العربية بعد تآمرها علينا اليوم، أبارك لها تنفيذها لمهام تريد إسرائيل منها أن تقوم بها، ولذلك أقول هنيئا للجامعة العربية تحالفها مع إسرائيل ومع الدول التي تناصب سوريا العداء تاريخيا. سوريا التي دافعت عن كل العرب دون مقابل. ونحن اليوم لا نريد منهم أن يقفوا معنا بعد موقفهم المخجل أمام المجتمع الدولي. كل ما نريده منهم بعد اليوم، وبعد أن استهلك الحصان العربي، أن يحفظوا ما تبقى من ماء الوجه، وأن يكفّوا عن مسايرة هذا التآمر على مصر نفسها، وعلى السودان، وعلى ليبيا وتونس والجزائر واليمن، والقادم أعظم.

وسوف يتم تبديد كل ثروات دول مجلس التعاون الخليجي على مغامرات طائشة خاسرة لن تبقي ولن تَذَر، وسيدفع الجميع ثمنها وسيكون كل العرب وقودا مجانيا للتأزيم المطلوب إسرائيليا وغربيا. كما قلت، سيدي الرئيس، فالمسألة هي تصفية حسابات سياسية مع سوريا: مع دور سوريا الإقليمي، مع دور سوريا العربي، مع تحالفات سوريا التي تخدم القضايا العربية والإسلامية. ولو كان هناك أدنى حيز من المصداقية فيما ذهب إليه بعض الزملاء من مقدمي مشروع القرار لكانوا قبلوا التعديلات الروسية، ولكانوا شجعوا على الانخراط في الحوار الوطني، ولكانوا كفوا عن تزويد الجماعات الإرهابية المسلحة بالأسلحة والتغطية الإعلامية والسياسية.

أخيرا، من المؤسف أيضا أن الأمم المتحدة المعنية والقمينة بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وبتقديس أحكام الميثاق، إنما دأبها منذ فترة وإلى الآن أن ترسل رسائل خاطئة تتعلق بإمكانية انتهاك سيادة الدول الأعضاء، وإمكانية غزو الدول

الأعضاء عسكريا، وإمكانية الضغط السياسي على الدول الأعضاء كي تغير من أجنداتها السياسية الاستقلالية.

إذا ما استمر الحال على هذا المنوال، فالأمم المتحدة مقبلة على الانهيار الأخلاقي، وبعد ذلك الانهيار الكامل قانونيا وسياسيا. وسنكون بذلك قد قوضنا تراكما قانونيا وسياسيا من العمل متعدد الأطراف عمره ينوف عن الـ ٦٦ عاما. هذا هو المكسب الأخير الذي سيصل إليه كل من يسعى إلى استخدام الأمم المتحدة كوسيلة للتدخل في الشؤون الداخلية الدول الأعضاء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٣٤ من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٥.